

## محاولة لبنانية يأسئة لإيقاف تسرب الدعم لغير مستحقيه

ومع غياب قانون يمنع نزوح رؤوس الأموال، عمدت البنوك إلى تطبيق قيود غير رسمية على سحب السيولة ومنعت معظم التحويلات إلى الخارج منذ اندلاع الأزمة، لكن منتقدين يقولون إن هذه القيود تطبق على نحو انتقائي وإن نزوح الأموال تواصل في ظلها.

وتسمح مسودة القانون بتحويلات سنوية تصل إلى حوالي 50 ألف دولار لأغراض مثل تكاليف العلاج الطبي والقروض والضرائب الأجنبية ومشترى السلع الضرورية، وسيجري لمدة عام قابلة للتعميد. ويقول المسؤولون عن السياسة النقدية للبنان إن الهدف منع تحويلات الأموال الانتقائية التي تجريها البنوك لبعض الزبائن من ذوي الحظوة، فيجري تحويل الملايين إلى الخارج للبعض بينما البعض لا يستطيعون سحب 100 دولار من حساباتهم.



رأبول نعمة  
التألية والضعفنا  
تضمن عدم هدر الدعم  
أو تهريبه

وقال عضو البرلمان الآن عون لرويترز "ينبغي أن ندرج ملاحظات عديدة، بما في ذلك من صندوق النقد... فريق التفاوض الحكومي أخطأنا الخميس أن لدى صندوق النقد بعض الملاحظات التي سيرسلها إلينا عندما تصل.. سنضعف عليها لأسبوعين قادمين، وربما أكثر". وقالت وزارة المالية إن الحكومة

وتعتد الأوضاع المتدهورة بمزيد من الاضطرابات الخطيرة، ففي الشهر الماضي خرج محتجون إلى الشوارع أثناء الحظر الساري بفعل فايروس كورونا وأشعلوا النار في فروع لمصارف في عدة مدن لبنانية.

استقبلت الأوساط الاقتصادية اللبنانية آلية الدعم التي أطلقتها الحكومة بالتشكك، حيث اعتبرت الخطوة فضفاضة لا تعالج الاختلالات المزمنة في نظام ينخره الفساد ما يعمق تخبط السلطات في متاهة من أزمات لا حصر لها بلغت حد تهديد الأمن الغذائي.

بيروت - شجكت الأوساط الاقتصادية في جدوى برنامج السلة الغذائية الذي أعلنته عنه الحكومة اللبنانية والهدف إلى إيقاف تسرب الدعم لغير مستحقيه. واعتبر خبراء الخطوة مجرد محاولة يائسة لا توابك حجم متطلبات المرحلة، في بلد يكابد أزمة مالية حادة تعتبر أكبر تهديد لاستقراره منذ الحرب الأهلية. وأعلن وزير الاقتصاد والتجارة رأول نعمة الخميس عن وضع آلية تضمن خفض الأسعار وعدم هدر الدعم أو تهريبه. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن الوزير قوله إن "السلة الغذائية المدعومة تتضمن كل المكونات الغذائية التي يحتاجها الإنسان من بروتينات حيوانية ونباتية ونشويات وغيرها". وأشار إلى أن "هذا الدعم ليس إنجازا بل أقل واجباتنا تجاه المواطن الموهج وغير القادر على تأمين لعيشه في هذه الظروف الصعبة، ولهذا اعتبرت وزارة الاقتصاد أنه من مسؤوليتها إيجاد طريقة أو حل لتخفيف العبء عن الناس". وأضاف "الآلية التي وضعناها تضمن عدم هدر الدعم أو تهريبه وذلك بالتعاون مع كل الجهات المعنية وهي متوفرة على موقع الوزارة الشفافية المطلقة".

وعانى اللبنانيون طيلة سنوات من تبعات السياسات الحكومية البالية، والتي كبلتها التجاذبات السياسية، وهو ما رمى بهم إلى الجهول. ومن الواضح أن الحكومة لم تجد سبيلا لحل مشكلة توفير السلع في ظل شح السيولة النقدية من السوق سوى بتقديم إعاشات على شكل سلة غذائية، والمشاركة أنها بالتعاون مع المصرف المركزي الشاهد على انهيار العملة المحلية. وأشار نعمة إلى أن الوزارة تسعى إلى ضبط السعر من المنشأ إلى المستهلك

ويبدأ اللبنانيون يتناولون كميات أقل من الطعام كما شكا القصابون من تضائل المبيعات وقرغت المطاعم من روادها وباتت أسر ترضى بالخبز والمعكرونة فقط حتى خلال شهر رمضان. وفي محاولة لتطبيق حركة الخطبوط تهريب العملة يستعد لبنان لمناقشة توصيات من صندوق النقد الدولي لإبراجها ضمن مسودة قانون يمنع التحويلات النقدية من لبنان إلا لأغراض محددة، مع مواصلة بيروت محادثاتنا للحصول على مساعدات الصندوق.

ونقلت وكالة رويترز عن مصادر مطلعة قولها إن مشروع قانون حركة رؤوس الأموال يستهدف حماية ما تبقى من احتياطات لبنان من العملة الصعبة. ووقعت العملة المحلية أكثر من نصف قيمتها منذ أكتوبر الماضي إبان تفجر الاحتجاجات على حكومة سعد الحريري، مع تنامي شح العملة الصعبة بين ما يحال بين المودعين وحساباتهم المصرفية.

## بوينغ تعود للسباق بعد استئناف تصنيع 737 ماكس المحظورة

طائرة من هذا الطراز تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية في مارس العام الماضي، في ظروف مشابهة لحادث تحطم طائرة من الطراز نفسه تابعة لشركة لايون أير في أكتوبر 2018.

وعلفت بوينغ إنتاج طراز 737 ماكس في يناير الماضي، في محاولة منها لتخفيف التوترات الحادة التي كانت قائمة بين رئيسها التنفيذي السابق دنيس موليغنز عن جهة وسلطات الطيران المدني وشركات النقل الجوي من جهة أخرى.

وقبل تعليق الإنتاج أنتجت الشركة الأميركية نحو 400 طائرة من طراز 737 ماكس، ولكن بعد الحادث علقت جميع شركات الطيران العالمية تشغيل طائراتها وتخليقها فوق أحوالها.

وأوقفت شركات الخطوط الجوية في إثيوبيا والمكسيك والصين والبرازيل والأرجنتين وإندونيسيا وغيرها تشغيل طائراتها من طراز 737 ماكس.

وتتحقق بها شركات طيران مثل كايما إير وروين، وكوم إير في جنوب أفريقيا وشركة الخطوط الملكية المغربية وشركة إير شاتل النرويجية للطيران منخفض التكلفة.

وأثر الحظر على مبيعات وأرباح الشركة، حيث سجلت الشركة خسائر بنحو 641 مليون دولار في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بأرباح قدرها 2.1 مليار دولار بمقارنة سنوية.

كما تراجع الإيرادات بنحو 26.2 في المئة إلى 16.9 مليار دولار، وعكست الخسارة تكاليف إنتاج غير طبيعية مرتبطة

بالتعليق المؤقت لعمليات التصنيع في بيوتغ ساوند بسبب الوباء وبسبب تعليق إنتاج ماكس 737.

نيويورك - طوى عملاق صناعة الطيران الأميركي بوينغ كوابيس توقف إنتاج طائراتها ماكس 737 لتعود مجددا إلى السباق المحترم مع منافستها المباشرة شركة إيرباص الأوروبية في هذه السوق.

وأعلنت بوينغ الخميس أنها استأنفت إنتاج طائراتها من طراز 737 ماكس المنوعة من التحليق منذ أكثر من عام في أعقاب كارنتين جويتين أسفرتا عن مقتل 346 شخصا.

وقالت في بيان صدر من مقرها بمدينة سياتل إن "برنامج 737 استأنف تصنيع الطائرات بوتيرة بطيئة، منذئذ في الوقت نفسه أكثر من عشر مبادرات تهدف إلى تحسين سلامة بيئة العمل وجودة المنتجات".

ولكن هذا الإعلان لا يعني أن عودة هذه الطائرة إلى الأجواء وشيكة، حيث لا يزال يتعين على بوينغ الحصول على موافقة سلطات الطيران المدني على تعديلات أدخلتها على الطراز خاصة بنظام تعزيز خصائص المناورة المثم

بالتسبب بالحادثتين المميتين. ولإتمام الخطوة، يتعين على الشركة الأميركية إخضاع الطراز المعدل لرحلة تجريبية تشرف عليها سلطات الطيران المدني الأميركية.

وتحاول الشركة الأميركية ترك تلك الكجلة خلف ظهرها بعد أن أثرت على سمعتها والغيث شركات طيران طلبيات كانت مقررة من بوينغ.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصادر في قاع الطيران الأميركي قولها إن "هذه الرحلة التجريبية لن تجري قبل يونيو ما يعني أن



بوينغ تنتظر الحصول على موافقة سلطات الطيران المدني على تعديلات أدخلتها على نظام تعزيز خصائص المناورة

## تسارع زخم استثمارات الدقم رغم تحديات الوباء

### هيئة المنطقة الاقتصادية في عُمان تقرب من إتمام إنجاز معظم المشاريع



دعامة استراتيجية لتحفيز النمو المستدام

وتشمل المحطات الثلاث الأخرى للمواد الحافة السائبة بسعة 5 ملايين طن سنويا، ومحطة متعددة الاستخدامات بسعة 800 ألف طن سنويا، كما تم إنشاء 37 مبنى متنوعا ومنطقة عمليات الميناء البالغة مساحتها مليون متر مربع. وقامت الهيئة بتسليم الأجزاء المكتملة من الرصيف التجاري إلى شركة ميناء الدقم، التي تباشر أعمالها في تفرغ وتحميل البضائع والمعدات المختلفة. واستقبل الميناء خلال العام الجاري العديد من سفن الشحن والبواخر العملاقة التي رست على الرصيف التجاري، من أبرزها الشحنات الخاصة بمشروع مصفاة الدقم التي تضمنت 9 خزانات للغاز البترولي المسال.

وتعكس الإحصائيات الصادرة عن الهيئة ارتفاعا متناميا للاستثمارات في المنطقة، إذ تشير إلى أن حجم الاستثمار بالمنطقة بلغ بنهاية العام الماضي وفقا لعودة الانتعاش التي وقعتها الهيئة 14 مليار دولار.

وشهدت المنطقة خلال العام الجاري توقيع عدد من الاتفاقيات الجديدة من أبرزها اتفاقية حق انتعاش لإنشاء حي للأعمال تحت مسمى "ميسان سكوير" للواجهة كورولا إلا أنها مضت في تنفيذ خطتها في استكمال مشروعات البنية الأساسية للمنطقة وفي مقدمتها ميناء

الدقم. وأضاف في افتتاحية مجلة "الدقم الاقتصادية" الصادرة الشهر الماضي إن "ميناء الدقم سجل نسب إنجاز مرتفعة في مختلف الجزء الإنشائية".

وأشار إلى أن الهيئة قامت في مطلع هذا العام بطرح مزايحة عامة لإدارة وتشغيل وتطوير ميناء الصيد البحري، وأوضح أن طرح هذه المزايحة يأتي ضمن حرص الهيئة على إتاحة المجال أمام الشركات المتخصصة لإدارة هذا المرفق الحيوي وبما يساهم في تفعيل

مكاسبه للمنطقة بشكل خاص والاقتصاد المحلي بشكل عام.

## 14 مليار دولار حجم الاستثمار بالدقم بنهاية العام الماضي، وفق بيانات الهيئة الاقتصادية

ويقع الرصيف النقطي في المنطقة المحاذية لكاسر الأمواج الثاني البالغ طوله 4.6 كم، وقد تمت تهيئته لتصدير منتجات مصفاة الدقم ومشاريع الصناعات البتروكيمياوية الأخرى التي سيتم تصديرها عبر الميناء، ويشهد الرصيف حاليا إنشاء خزانات المشتقات النفطية التابعة لمشروع مصفاة الدقم. أما الأمواج الرئيسي ويضم 4 محطات من بينها محطتان للحاويات بطول نحو 1600 متر لمناولة 3.5 مليون حاوية نمطية سنويا.

تلقت سلطنة عُمان دعما كبيرا مع استمرار تدفق الاستثمارات إلى المنطقة الاقتصادية في الدقم رغم تحديات الوباء التي أثرت على اقتصادها المتعث، وبسط موجة من التفاؤل بين المسؤولين مع اقتراب الانتهاء من أهم المشروعات التي تأتي ضمن "رؤية 2040" لتنويع مصادر الدخل.

الدقم (سلطنة عمان) - استكمل القائمون على المشروعات الحيوية في منطقة الدقم الاقتصادية في سلطنة عمان تنفيذ الخطط المقررة، متحدين بذلك كافة الإجراءات الاحترازية المتعلقة بأزمة وباء كورونا.

وتظهر أحدث البيانات الصادرة عن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن عمليات إنجاز البنية التحتية شارفت على الانتهاء خاصة تلك المتعلقة بالميناء. وتطلي تحركات مسقط باتجاه تطوير المشروعات لحة عن إصرار الحكومة على التركيز على المنطقة، التي باتت بالنسبة لها دعامة إستراتيجية لتحفيز النمو المستدام.

يحيى بن سعيد الجابري  
تدابير كورونا لم تمنع من مواصلة مشاريع البنية التحتية

ويعد مشروع منطقة الدقم، الأكبر في تاريخ سلطنة عمان، ويقع على بعد نحو 550 كيلومترا عن مسقط وتشغل مساحة تبلغ ألفي كلم مربع، وهو يأتي في إطار جهود تنويع مواردها لتشمل صناعات أخرى قبل تصاد الاحتياطات النفطية القليلة أصلا.

وتركز مسقط كثيرا على الدقم، التي تتمتع بموقع فريد، إذ يبلغ طول الشريط الساحلي البحري للواجهة السياحية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بها حوالي 18 كلم يمكنه استيعاب أكبر أنواع المنشآت والمرافق الحيوية السياحية.

وتشهد المنطقة التي تم إنشاؤها في أواخر عام 2011 إقبالا كبيرا من المستثمرين بفضل موقعها على بحر العرب المتحور على المحيط الهندي وبالقرب من خطوط الملاحة الدولية.

وتقدم هيئة المنطقة العديد من الحوافز للمستثمرين تتضمن إعفاءات ضريبية وجمركية ومنح حق الانتعاش بالأرض لفترات طويلة تصل إلى 99 سنة. وعززت الحكومة من خطوات تحسين مناخ الأعمال، عبر إطلاق منصة إلكترونية

في أكتوبر الماضي، من أجل تحفيز الشركات المحلية والأجنبية وتسهيل دخولها للمنطقة الاقتصادية في الدقم. ومن خلال هذه المنصة يتم منح كافة التسهيلات للمستثمرين، وهي تعتبر بوابة الاستثمار في المنطقة، وتصدر عن طريقها مختلف التصاريح الخاصة بالأنشطة التجارية والصناعية والسياحية والعقارية والخدمات اللوجستية.

وتضم المنطقة العديد من المرافق التي تهيئها لاستقطاب الاستثمارات المحلية والعالمية من بينها مطار الدقم